E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/102
27 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٥ (و) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها

مسائل التنمية الاجتماعية

تنفيذ ومتابعة إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمانة العامة

130795 120795 95-19247

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٣
أولا - نهج عام لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	٤ - ٥	٣
ثانيا - المتابعة على الصعيد الوطني	٦ - ١٢	٤
ثالثا - مشاركة المجتمع المدني	١٣ - ١٦	٦
رابعا - المتابعة على الصعيد الإقليمي	١٧ - ١٩	٧
خامسا - المتابعة على الصعيد الدولي	٢٠ - ٣٣	٨
ألف - دور الجمعية العامة	٢٤	٩
باء - دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٥ - ٢٦	١٠
جيم - دور لجنة التنمية الاجتماعية وغيرها من الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٧ - ٣٣	١١

مقدمـــة

١ - ستستعرض الجمعية العامة في دورتها الخمسين المقبلة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (انظر A/CONF.166/9 الفصل الأول)، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥. وسينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا في مؤتمر القمة هذا من خلال تقرير لجنة التنمية الاجتماعية وفي إطار الأنشطة التنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشات تتصل بمؤتمر القمة في إطار الجزء المتعلق بالتنسيق من جدول أعماله، والذي سينظر في المتابعة المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة، وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بها من ميادين (البند ٣ (أ) من جدول الأعمال). وعندما تنظر الجمعية العامة في تلك المسائل، في دورتها الخمسين، ستكون نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجين في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، متاحا أيضا.

٢ - ويرد في هذه المذكرة وصف للأحكام الرئيسية للالتزام ١٠ من إعلان كوبنهاغن، بشأن التنمية الاجتماعية. والذي يتصل بالتعاون الدولي، والفصل الخامس من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي يتصل بالتنفيذ والمتابعة.

٣ - وسيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا شاملا عن متابعة مؤتمر القمة. وتستعرض هذه المذكرة بشكل خاص مسألة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتسهيل تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويطلب إلى الأمين العـــام، في الفصل الخامس من برنامج العمل، كفالة التنسيق الفعال لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل (الفقرة ٩٨ (د)). وتشمل المبادرات الجارية ذات الصلة التنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي، وتجري متابعتها عن طريق مشاورات مع الحكومات على أرفع مستوى، ومع الرؤساء التنفيذيين لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك مشاورات تجرى في إطار لجنة التنسيق الإدارية.

أولا - نهج عام لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٤ - من الملاحظ أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قد اتسم بسعة نطاقه: فقد أعطى التنمية الاجتماعية معنى وذلك عن طريق توظيف المجتمع وجميع المؤسسات لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحسين الأحوال البشرية، ووضع الإنسان في صدارة جميع الاهتمامات والسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، معلنا أن لجميع الكائنات الإنسانية الحق في حياة صحية ومنتجة، منسجمة مع البيئة. ومن الملاحظ أيضا أن مؤتمر القمة أشار بصورة صريحة، توكيدية، إلى دور جميع الفعاليات والقوى الاجتماعية في تعزيز التنمية الاجتماعية. وكان عالميا، سواء من حيث المسائل التي تتناولها أو في تعبئته للمؤسسات والجماعات والأفراد. وعلاوة على ذلك يلاحظ أن مؤتمر القمة قد ركز على مبادئ وقيم، كالمسؤولية والتضامن التي تشكل أساسا للمساعي الإنسانية والأعمال السياسية. وكرر مؤتمر القمة، وجدد التأكيد على اعتماد نهج

متكامل للتنمية. وأضاف إلى الاحتياجات التقليدية لتكامل جانبي التنمية: الاقتصادي والاجتماعي، دعوة إلى الإقرار بما للحياة من أبعاد سياسية وقانونية وثقافية في المجتمع.

٥ - وبناء على ذلك الأساس ينبغي أن تكون متابعة مؤتمر القمة على جميع الأصعدة (الوطني والدولي والعام والخاص) على النحو التالي:

(أ) ابتكارية: مع أن العمليات والآليات القائمة ستسفر عن نتائج عملية، فإنها ينبغي أن تغير روحا وتوجيها، والعمل، عند الاقتضاء، على إحلال نهج وترتيبات جديدة محلها؛

(ب) مفتوحة: شارك في تصميم أفكار مؤتمر القمة والتحضير له وعقده جميع الدول، فضلا عن عدد كبير من المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة، مع التركيز بصورة خاصة على الفقراء والضعفاء، لا لمعالجة مشاكلهم وحسب، بل لإسماع صوتهم أيضا في المحافل المحلية والوطنية والدولية. ويجب أن تواصل المتابعة السير في ذلك الاتجاه؛

(ج) عالمية: ينبغي للمتابعة، مع احترامها لاختلاف الظروف ووجهات النظر في العالم، أن تسعى إلى تحقيق توازن سليم بين رصد الالتزامات العالمية وأشكال التضامن من جهة، والتعلم المستمر المستفاد من تبادل الخبرات والمداولات بشأن سياسات محددة تعتمدها الحكومات فرادى وغيرها من العاملين على المستوى الاجتماعي من جهة أخرى؛

(د) ذات نهج كلي: ومع احترام ما لإعلان ورسالة كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من طابع محدد، فإن من الأهمية البالغة إيجاد توازن بين النهج الذي يقوم على العناصر المشتركة في كل الاتفاقات والإعلانات الدولية والنهج الذي يركز على القيمة الإضافية المحددة للإعلان وبرنامج العمل بهدف تعزيز ما أضفاه مؤتمر القمة على التنمية الاجتماعية من طابع يتسم بالوضوح والأولوية.

ثانيا - المتابعة على الصعيد الوطني

٦ - تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ السياسات والإجراءات والتدابير التي يتضمنها برنامج عمل مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية لتحقيق المبادئ والأهداف والالتزامات التي ينص عليها إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، على عاتق الحكومات الوطنية. وفي الوقت نفسه، من البديهيات الرئيسية لمؤتمر القمة أنه ينبغي أن تشارك جميع المؤسسات والمنظمات الخاصة والعامة، فضلا عن المواطنين، في تحمل تلك المسؤولية. وفي الإعلان، التزام رؤساء الدول والحكومات بالإعلان وبرنامج العمل للنهوض بالتنمية الاجتماعية وضمان أسباب الراحة لجميع الناس في جميع بقاع العالم الآن وفي القرن الحادي والعشرين، ودعوا جميع الشعوب في جميع البلدان وفي كل مناحي الحياة، فضلا عن المجتمع الدولي، إلى

الانضمام إليهم تحت لواء هذه القضية المشتركة (الفقرة ١٢). وتقع مسؤولية متابعة الإعلان وبرنامج العمل، واستعراض وتقدير ورصد وتقييم الإجراءات المتخذة بصورة رئيسية على الحكومات فرادى ومجتمعة، على حد سواء.

٧ - وبعد أن التزم رؤساء الدول والحكومات بتحسين وتعزيز إطار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، اتفقوا على أن يقوموا، على الصعيد الوطني، باعتماد التدابير والآليات المناسبة من أجل تنفيذ ورصد نتائج مؤتمر القمة، بمساعدة، عند الطلب، من الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية، وبمشاركة واسعة من جميع قطاعات المجتمع المدني (الالتزام ١٠ (أ)).

٨ - ووضعت التدابير والآليات المحددة في الفصل الخامس من برنامج العمل "التنفيذ والمتابعة" في سياق إرادة سياسة مجددة وجماعية، على الصعيدين الوطني والدولي، للاستثمار في السكان وفي رفاههم (الفقرة ٨٢ من برنامج العمل). وتشمل التدابير والآليات التي ينبغي استحداثها على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) تقييم خصائص الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي، وتحليل واستعراض آثار جميع سياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات المتعلقة بتلك المشاكل الاجتماعية؛

(ب) صوغ أو تعزيز استراتيجيات شاملة، متعلقة بقطاعات مختلفة، بحلول عام ١٩٩٦، لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجيات الاعتبارات المالية والاعتبارات المتصلة بالميزانية، كما ينبغي أن تتجاوز الحدود القطاعية التقليدية. ولا بد من تعزيز التنسيق بين الوزارات وتحقيق التكامل الرأسي من العواصم الوطنية إلى المناطق المحلية؛

(ج) وضع أهداف وغايات محددة زمنيا للحد من الفقر العام والقضاء على الفقر المدقع، وتوسيع فرص العمالة والحد من البطالة وزيادة التكامل الاجتماعي؛

(د) وضع مؤشرات كمية ونوعية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك التحليل حسب الجنس، حيثما أمكن؛

(هـ) تعزيز آليات التنفيذ والرصد. وينبغي أن تقيم جميع البلدان بانتظام تقدمها المحرز في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وقد يكون ذلك بشكل تقارير وطنية دورية.

٩ - وفيما يعلق بتقديم التقارير الوطنية، أشارت عدة بلدان، أثناء المناقشة التي أجرتها مؤخرا لجنة التنمية الاجتماعية، إلى أنها ستعد هذه التقارير. وقد ذكر أيضا في برنامج العمل أنه يمكن النظر في

التقارير الوطنية في إطار نظام موحد مناسب لتقديم التقارير، يراعي الإجراءات المختلفة لتقديم التقارير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

١٠ - ويرد تكليف منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الوكالات الثنائية، بتقديم المساعدة، بناء على الطلب، إلى السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى صوغ استراتيجيات وطنية للتنمية الاجتماعية في الفقرة ٨٤ من برنامج العمل، تحت عناوين ثلاثة تتصل بتعزيز أو إعادة بناء القدرات الوطنية، وتنسيق المساعدة المقدمة من الوكالات لتنفيذ خطط العمل الدولية الأخرى، ووضع مفاهيم وبرامج لجمع ونشر المؤشرات والإحصاءات.

١١ - وبوجه عام، يؤكد برنامج العمل الحاجة إلى تجديد وإصلاح وإنعاش مختلف وحدات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما أنشطتها التنفيذية، وذلك بغية تحسين كفاءة وفعالية مؤسسات الأمم المتحدة في تقديم الدعم لجهود التنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وفي سبيل ذلك، فإن الهيئات الإدارية مدعوة إلى استعراض سياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها (انظر الفقرة ٩٦ (ب) من برنامج العمل).

١٢ - وفي سياق تعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، أوصى مؤتمر القمة في برنامج العمل بأن يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية تنفيذا منسقا من خلال شبكة مكاتبه الميدانية وأن ينظم جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ودعا مؤتمر القمة أيضا إلى تحسين التنسيق على الصعيد القطري من خلال نظام المنسقين المقيمين وإلى إحداث زيادة ملموسة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية للتنمية، على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي أيضا أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية، في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (انظر الفقرتين ٩٧ (ب) و ٩٩ من برنامج العمل).

ثالثا - مشاركة المجتمع المدني

١٣ - تعد الأهمية الرئيسية التي يلقاها الإنسان في عملية التنمية، فضلا عن كون التنمية الاجتماعية تقتضي مشاركة المجتمع المدني في جميع القرارات على كل صعيد، عنصرين هامين من عناصر إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويلاحظ، على سبيل المثال، أنه يلزم أن تسهم جميع فعاليات المجتمع المدني إسهاما إيجابيا بنصيب من الجهود والموارد بغية إزالة أوجه التفاوت بين الشعوب وتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وذلك في إطار مسعى عالمي لتقليل التوترات الاجتماعية وتحقيق مزيد من الاستقرار والأمن على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

١٤ - وفي إطار الفصل الخامس (الفرع باء) "مشاركة المجتمع المدني"، يوصى بتعزيز المنظمات المجتمعية والمنظمات التي لا تبغي الربح في جميع مجالات الحياة في المجتمع وجميع جوانب التنمية الاجتماعية، لتمكين هذه الهيئات من المشاركة بصورة بناءة في رسم السياسات وتنفيذها. كما أن الأعمال التجارية والنقابات ومنظمات المزارعين، والتعاونيات ومؤسسات البحث والتعليم ووسائط الإعلام مدعوة جميعها الى زيادة مساهماتها في التنمية الاجتماعية.

١٥ - وسيتعين على المؤسسات والإجراءات والآليات التي سيتم إنشاؤها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة أن تتضمن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وتنطبق هذه المشاركة على التزامات الإعلان العشرة كلها، فضلا عن وضع وتنفيذ السياسات المحددة في برنامج العمل لتهيئة بيئة مؤاتية، والقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة والحد من البطالة وتحقيق التكامل الاجتماعي.

١٦ - ومن الأمور المتصلة اتصالا مباشرا بالإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في متابعة مؤتمر القمة اقتراح لجنة التنمية الاجتماعية الداعي إلى فتح باب مناقشاتها أمام الخبراء وأهم فعاليات المجتمع المدني (انظر الفقرتين ٢٩ و ٣٠ أدناه).

رابعا - المتابعة على الصعيد الإقليمي

١٧ - يشار في الالتزام ١٠ (ب) من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، إلى أن التدابير التي ستتخذ والآليات التي سيتم إنشاؤها على الصعيد الوطني لتنفيذ ورصد نتائج مؤتمر القمة ستتابع أيضا - عند الاقتضاء وبالشكل المناسب - في مناطق ومناطق دون إقليمية معينة.

١٨ - وبالتالي، فإن اللجان الإقليمية مدعوة إلى أن تعقد، بالتعاون مع المنظمات والمصارف الحكومية الدولية الإقليمية، اجتماعا كل سنتين على مستوى سياسي رفيع لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وتبادل الآراء بشأن خبرات كل منها واعتماد التدابير الملائمة. واللجان الإقليمية مدعوة أيضا إلى أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقارير عن نتائج هذه الاجتماعات (الالتزام ١٠ (ب) من الإعلان والفقرة ٩٥ (ح) من برنامج العمل).

١٩ - إن تركيز مؤتمر القمة على زيادة التعاون على جميع الأصعدة يعني ضمنا أن من المتوقع من اللجان الوطنية والمنظمات الأخرى أن تقوم، على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بتقديم دعمها لتنفيذ أهداف الإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولا سيما لأنها تتصل ببيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وتوسيع فرص العمالة المنتجة والحد من البطالة، وتحقيق التكامل الاجتماعي.

خامسا - المتابعة على الصعيد الدولي

٢٠ - في الالتزام ١٠ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، قرر رؤساء الدول والحكومات القيام بما يلي:

(أ) التماس الدعم والتعاون من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن وكالات التنمية الدولية والمصارف الإنمائية الدولية المتعددة الأطراف، في اتخاذ تدابير مناسبة ومنسقة لاستمرار واستدامة التقدم في تحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة. وفي ذلك السياق، ينبغي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز أن تقيم حوارا منتظما وموضوعيا على مختلف المستويات، بما في ذلك المستوى الميداني، من أجل زيادة فعالية وكفاءة تنسيق المساعدة المقدمة للتنمية الاجتماعية. وتم التأكيد على الدور الحاسم الذي تضطلع به مؤسسات بريتون وودز في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في مجال تعبئة الموارد المالية المخصصة للتنمية الاجتماعية، المتصلة ببرامج التكيف الهيكلي، فضلا عن سياق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة. وتنص الفقرة ٩٥ (ز) من برنامج العمل على أنه ينبغي النظر في امكانية عقد اجتماعات مشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وبالاضافة الى ذلك فإن الامين العام للأمم المتحدة ورؤساء مؤسسات بريتون وودز والوكالات والصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة مدعوون جميعا الى عقد اجتماعات مشتركة قبل انعقاد دورات لجنة التنمية؛

(ب) تعزيز هياكل وموارد وعمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية والمؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل التي تتناول دور المجلس، انظر الفقرتين ٢٥ و ٢٦ أدناه)؛

(ج) الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من طرف واحد، لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتثير عقبات في سبيل العلاقات التجارية فيما بين الدول.

٢١ - ويشير الإعلان وبرنامج العمل بوضوح إلى أن التعاون والمساعدة الدوليين هما أمران أساسيان للتنفيذ الكامل لأهداف التنمية الاجتماعية. فبالاضافة الى دعم الجهود الوطنية بمختلف أشكال المساعدة المباشرة، تقوم منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التعاون الدولي عن طريق مناقشات هيئاتها التشريعية والادارية والفنية. وهذه الهيئات، بدءا من الجمعية العامة وبما في ذلك الهيئات الادارية للوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز، تجمع ما بين ممثلي الحكومات. وستساهم هذه العملية الحكومية الدولية في تنفيذ أحكام مؤتمر القمة، عن طريق مناقشة السياسات المتفق عليها، وتبادل الخبرة وإعداد مبادئ توجيهية سياسية إضافية، فضلا عن رصد واستعراض وتقييم الاجراءات المتخذة ونتائجها.

٢٢ - ونظرا الى الاعتبارات الواردة في الفقرة ٦ أعلاه، فإن من الأهمية بمكان أن تكون المتابعة الحكومية الدولية لمؤتمر القمة في الأمم المتحدة شاملة في نطاقها وتضم الأبعاد التالية: تقييم الأحوال الاجتماعية في العالم، بما في ذلك التقدم المحرز فضلا عن المشاكل الرئيسية التي تواجه البشرية؛ استعراض تنفيذ الالتزامات الـ ١٠ والمبادئ والأهداف الأساسية التي تشكل جوهر مؤتمر القمة؛ تبادل الآراء فيما بين الحكومات وغيرها من الشركاء في عملية التنمية الاجتماعية بشأن الخبرة المكتسبة في مجال تنفيذ السياسات التي أوصى بها برنامج العمل؛ تقديم الدعم للتعاون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك التعاون المتصل بالتزام الإعلان، الذي يستهدف تسريع تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في أفريقيا وأقل البلدان نموا؛ اجراء استعراض للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الى الأنشطة الوطنية، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية لبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية؛ واجراء استعراض لنهج تمويل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك تخفيض الديون أو إزالتها وتخصيص ما متوسطه ٢٠ في المائة للبرامج الاجتماعية الأساسية في المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الوطنية، على النحو الموصى به في الفقرة ٨٨ (ج) من برنامج العمل. وسيتعين أيضا توخي إعداد جدول زمني لنظر أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة في هذه المسائل، ونظر منظومة الأمم المتحدة - عند الاقتضاء. وستكون أهم معالم المعالجة الشاملة، لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، على الصعيد الحكومي الدولي، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٠، من أجل إجراء استعراض وتقييم شاملين لنتائج مؤتمر القمة.

٢٣ - ولما كانت إحدى القضايا الأساسية الثلاث التي تعرض لها مؤتمر القمة تتمثل في توسيع العمالة المنتجة، فإن منظمة العمل الدولية تؤدي دورا خاصا في التنفيذ والمتابعة. وفي الالتزام من الإعلان سيتم دعم هدف العمالة الكاملة واحترام حقوق العمال على الصعيد الدولي من خلال تدابير شتى. وفي الفصل الثالث من برنامج العمل، أشير إلى أنه ينبغي للحكومات أن تحسن نوعية العمل والعمالة من خلال أمور منها تعزيز دور منظمة العمل الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى العمالة ونوعية العمل. وفي الفصل الخامس، وفي سياق كفالة الترابط في جهود منظومة الأمم المتحدة تدعى الجمعية العامة إلى إيلاء اعتبار لمطالبة منظمة العمل الدولية - التي يتعين عليها، بسبب ولايتها وهياكلها الثلاثية وخبرتها، بأن تقوم بدور خاص في ميدان العمالة والتنمية الاجتماعية - للإسهام في تنفيذ برنامج العمل (الفقرة ٩٨ (ج)).

ألف - دور الجمعية العامة

٢٤ - يؤكد الإعلان وبرنامج العمل من جديد أن الجمعية العامة، بوصفها أعلى آلية حكومية دولية، تعتبر الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات وتقييمها بشأن المسائل المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة. أما مهام الجمعية العامة فستكون على النحو التالي:

(أ) استعراض التنفيذ الشامل لنتائج مؤتمر القمة: الذي سيكون بندا دائما من بنود جدول أعمال الجمعية العامة. وفي عام ١٩٩٦، يمكن للجمعية العامة أن تستعرض مدى فعالية الخطوات التي اتخذت

لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وذلك كجزء من الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية للقضاء على الفقر. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي أن تعلن الجمعية العامة "عقد الامم المتحدة الأول للقضاء على الفقر". كما ينبغي أن تعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ من أجل استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، والنظر في اتخاذ المزيد من الاجراءات والمبادرات. وينبغي توفير مختلف عمليات المتابعة التي أجريت على مختلف مستويات المجتمع الدولي الى الجمعية العامة لاثراء هذين "الاستعراضين والتقييمين الشاملين"؛

(ب) تشجيع الحوار الدولي بشأن القضايا الاجتماعية الحرجة: إن الجمعية العامة مدعوة الى عقد اجتماعات لممثلين رفيعي المستوى لتشجيع هذا الحوار، بما في ذلك الحوار بشأن السياسات الخاصة بمعالجة هذه القضايا من خلال التعاون الدولي؛

(ج) النظر في تدابير تكفل الترابط في أنشطة المنظومة: تشير اتفاقات مؤتمر القمة الى العديد من هيئات المنظومة التي ستشترك في تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية. والجمعية العامة مدعوة الى أن تعتمد على العمل المبدئي للفريق العامل المعني ببرنامج التنمية في إطار مشترك لتنفيذ نتائج المؤتمرات. وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا بهذه المهمة. وفي نفس السياق، ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في مطالبة الأمين العام بكفالة التنسيق الفعال لتنفيذ الاعلان وبرنامج العمل.

باء - دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٥ - يمكن إيجاز مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعة مؤتمر القمة، على نحو ما وردت في الاعلان وبرنامج العمل، على النحو التالي:

(أ) التنسيق على نطاق المنظومة: ستكون مهمة المجلس بوجه عام الاشراف على تنسيق التنفيذ على نطاق المنظومة لنتائج مؤتمر القمة واصدار توصيات بهذا الشأن (الفقرة ٩٥ (و) من برنامج العمل)؛

(ب) تشجيع الحوار الدولي: يمكن للمجلس، وكذلك للجمعية العامة، أن يعقدا اجتماعات لممثلين رفيعي المستوى لتشجيع الحوار الدولي بشأن القضايا الاجتماعية الحرجة وبشأن السياسات الخاصة بمعالجتها من خلال التعاون الدولي؛

(ج) استعراض وتقييم التقدم المحرز في سبيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة:

'١' المجلس الاقتصادي والاجتماعي مدعو الى أن يستند الى تقارير الحكومات الوطنية واللجان الاقليمية واللجان الفنية وتقارير الوكالات المتخصصة ذات الصلة، كأساس لهذا الاستعراض والتقييم.

'٢' وينبغي للمجلس أن يقدم تقارير عن نتائج استعراضه وتقييمه الى الجمعية العامة، كيما تنظر فيها وتتخذ الاجراء المناسب بشأنها؛

(د) وضع اطار مشترك لتنفيذ نتائج مؤتمرات الامم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية:

'١' والمجلس مدعو الى أن يعتمد، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، من أي عمل مبدئي تم في ذلك الوقت في إطار مشترك لتنفيذ نتائج المؤتمر. وقد حدد مؤتمر القمة عددا من المؤتمرات المتصلة بذلك في الفقرة ٩٤ من برنامج العمل (انظر أيضا E/1995/86)؛

'٢' ولوضع ذلك الإطار المشترك - وهو أيضا إطار للتعاون الدولي، ينبغي استحداثه في سياق خطة التنمية - ينبغي النظر في إمكانية عقد اجتماعات مشتركة للمجلس ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

(هـ) تعبئة الموارد المالية:

'١' علاوة على زيادة تدفق الموارد عن طريق القنوات القائمة، يطلب من هيئات الأمم المتحدة المعنية، ولاسيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تنظر في أفكار جديدة ومبتكرة لتوليد أموال وأن يتقدم بأي اقتراحات مفيدة لتحقيق هذا الغرض؛

'٢' وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن اقتراح إنشاء صندوق خاص للتنمية الاجتماعية قد تم حذفه من برنامج العمل خلال المفاوضات الختامية في مؤتمر القمة، على أساس أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سينظر في هذا المسألة، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ (انظر الفقرة ١٤ من الفصل الرابع في A/CONF.166/9).

٢٦ - ولدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوفاء بمهامه، التزم رؤساء الدول والحكومات، في الالتزام ١٠ (هـ) من الإعلان، بتقوية هياكل وموارد وعمليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية وغيره من المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ووردت تلك النقطة مرة ثانية في الفقرة ٩٥ (و) من برنامج العمل، مع التوصية بأن يكون للوكالات المتخصصة علاقات عمل أوثق مع المجلس، وبأن يحسن المجلس من فعاليته.

جيم - دور لجنة التنمية الاجتماعية وغيرها من الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٧ - في الإعلان وبرنامج العمل إشارتان عامتان إلى الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي تقوية هياكل وموارد وعمليات الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس (انظر الالتزام ١٠ (هـ))؛

وينبغي أن تقوم اللجان الفنية ذات الصلة بتقديم تقارير إلى المجلس، ليقوم باستعراضها وتقييمها (انظر الالتزام ١٠ (و)). وبالإضافة إلى ذلك، وردت إشارة إلى الدور الهام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في استعراض امتثال الدول الأطراف لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر الفقرة ٩٥ (ط) من برنامج العمل).

٢٨ - والمجلس مدعو إلى أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، ولاية لجنة التنمية الاجتماعية وجدول أعمالها وتكوينها، بما في ذلك اعتبارات لتعزيز اللجنة، آخذا في الاعتبار الحاجة إلى التعاون مع اللجان الأخرى ذات الصلة ومتابعة المؤتمر (انظر الفقرة ٩٥ (و) من برنامج العمل).

٢٩ - واتخذت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الرابعة والثلاثين (١٠ - ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥)، قرارا بشأن متابعة مؤتمر القمة، معروضا الآن على المجلس (انظر E/1995/24، الفصل الأول - هاء). وأبرزت اللجنة ثلاث نقاط أساسية هي:

(أ) أشارت إلى دورها المحوري في متابعة الإعلان وبرنامج العمل؛

(ب) واقترحت فتح باب مناقشاتها أمام الخبراء وأهم فعاليات المجتمع المدني؛

(ج) وأشارت الى أنه يمكن للمجلس أن ينظر في توسيع عضوية اللجنة وعقد اجتماعاتها على أساس سنوي.

٣٠ - وقد يقتضي الدور المحوري، مزيدا من التوسع؛ وعلى كل حال، لم يتم، خلال مناقشات اللجنة في شهر نيسان/أبريل الماضي، معادلة الدور المحوري بدور حصري. وفيما يتصل بفتح أبواب اللجنة أمام المجتمع المدني، فإن تلك التوصية تنسجم مع موضوع من الموضوعات الرئيسية لمؤتمر القمة، كما أنها ذات صلة بسير العمل العام للآلية الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٣١ - وفيما يتعلق بعقد اجتماعات اللجنة بشكل دوري وبعضويتها، قد يود المجلس أن يشير بأن تجتمع جميع الهيئات واللجان الأخرى، التي تشترك في متابعة المؤتمرات الرئيسية على أساس سنوي. وفيما يتصل بالعضوية، فإن لجنة التنمية الاجتماعية تتألف حاليا من ٣٢ عضوا (١٨ عضوا في ١٩٤٦، ٢١ عضوا في ١٩٦١ و ٣٢ عضوا في ١٩٦٦)؛ وتتألف اللجنة المعنية بالسكان والتنمية من ٢٧ عضوا؛ واللجنة المعنية بمركز المرأة من ٤٥ عضوا؛ وكل من لجنة حقوق الانسان ولجنة التنمية المستدامة، ٥٣ عضوا.

* * *

٣٢ - وفـــي ضـــوء ما تقدم أعلاه، قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يقوم بأمور، منها ما يلي:

(أ) العمل على أن يكون للجنة التنمية الاجتماعية دور محوري في التنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة، والتأكيد، في نفس الوقت، على أن لمعظم أجهزتها الفرعية دورا تؤديه في متابعة مؤتمر القمة، شأنها في ذلك شأن غيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) إقرار جدول الأعمال المؤقت لاجتماع اللجنة القادم، الذي يعكس الدور المحوري المذكور أعلاه ويؤدي إلى ترشيد أساليب عمل اللجنة؛

(ج) النظر في تحقيق تزامن لفترات انعقاد دورات اللجنة مع دورات الهيئات الأخرى المشتركة في متابعة المؤتمرات الرئيسية، اعتبارا من عام ١٩٩٦، مع عقد دورة استثنائية تركز على متابعة مؤتمر القمة؛

(د) النظر في السبل والوسائل التي تكفل اشتراك الخبراء والفعاليات الرئيسية للمجتمع المدني مشاركة مناسبة في الدورة القادمة للجنة، ودعوة الأمين العام إلى أن يقدم اليها تقريرا في عام ١٩٩٦ عن الخبرة المكتسبة في هذا المجال؛

(هـ) الرجوع الى مسألة عضوية اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٦، في سياق استعراض شامل لعضوية جميع هيئاتها الفرعية؛

(و) دعوة الهيئات واللجان الفنية الأخرى إلى أن تدرج بطريقة ملائمة، في جداول أعمالها الجوانب ذات الصلة بمتابعة مؤتمر القمة.

٣٣ - والمجلس مدعو، في الفقرة ٩٥ (و) من برنامج العمل، الى استعراض نظام تقديم التقارير في مجال التنمية الاجتماعية، بغية إقامة نظام متماسك يؤدي الى تقديم توصيات واضحة في مجال السياسة العامة الى الحكومات والجهات الفاعلة الدولية. وقد يرغب المجلس في الرجوع إلى هذه المسألة في عام ١٩٩٦، على ضوء المقترحات المقدمة من الأمين العام، آخذا في اعتباره نتائج مناقشات الجمعية العامة والتطورات ذات الصلة التي تحدث في محافل أخرى.

- - - - -